June 23,2020 11:30 am

الهيئة العامة للزكاة والدخل
General Authority of Zakat & Tax

نفاذ الاتفاقية متعددة الأطراف في المملكة العربية السعودية

تاريخ آخر تحديث لهذا المستند
يونيو 2020م

امسح هذا الكود للاطّلاع على آخر تحديث لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني

1- عام:

دخلت الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمعاهدات الضريبية لمنع تآكل الأوعية، وتحويل الأرباح (الاتفاقية متعددة الأطراف) حيز النفاذ في المملكة العربية السعودية ابتداءً من الأول من شهر مايو 2020م.

لقد وقّعت المملكة على الانضمام إلى الاتفاقية متعددة الأطراف في 18/9/2018، وتمت المصادقة على الانضمام بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/29) بتاريخ 9/3/1441هـ، وأودعت المملكة أداة المصادقة على الاتفاقية متعددة الأطراف لدى أمانة منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية في 23/1/2020؛ كما أودعت في نفس التاريخ مواقفها النهائية من الاتفاقية متعددة الأطراف، بما فيه تحفظاتها، وإشعاراتها المتعلقة بالأحكام الاختيارية.

2- طريقة عمل الاتفاقية متعددة الأطراف:

تمكّن الاتفاقية متعددة الأطراف الولايات القضائية من تكييف تطبيق اتفاقياتها الضريبية على وجه السرعة لتنفيذ إجراءات مصممة؛ لتحسين معالجة التجنب الضريبي متعدد الجنسيات، وحلّ النزاعات الضريبية بشكل أكثر فاعلية.

يُطلب من الولايات القضائية الموقّعة على الاتفاقية متعددة الأطراف تحديد اتفاقياتها الضريبية التي ترغب في تطبيق الاتفاقية متعددة الأطراف عليها وتكييفها، ويشار إلى هذه الاتفاقيات بـ "الاتفاقيات الضريبية المشمولة".

يتعيّن أن يحدّد، ويُسمّي طرفا الاتفاقية الضريبية اتفاقيتهما على أنها "اتفاقية ضريبية مشمولة" حتى يمكن تكييف تطبيق تلك الاتفاقية وفقاً للاتفاقية متعددة الأطراف. وفي حال أن طرفًا واحدًا فقط حدّد، وسمّى تلك الاتفاقية الضريبية (أو لم يحددها أي من الطرفين) يبقى تطبيق أحكام تلك الاتفاقية كما هو، ولا يخضع للتكييف وفقًا للاتفاقية متعددة الأطراف.

وتتضمّن الاتفاقية متعددة الأطراف مرونة تسمح للدول المتعاقدة بتبني مواقف تلائم ظروفها الخاصة، والجوانب الفريدة بشبكة اتفاقياتها.

يتعيّن على كل ولاية قضائية إشعار أمانة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمجموعة اختياراتها المؤقتة (يشار إليها بموقف الدولة المتعاقدة من الاتفاقية متعددة الأطراف) عند التوقيع على الاتفاقية متعددة الأطراف، وتؤكدها عند المصادقة.

بعض مواد الاتفاقية متعددة الأطراف إلزامية (المعايير الدنيا)، بينما معظم موادها اختيارية. يجوز للولايات القضائية المنضمة للاتفاقية متعددة الأطراف الأخذ بالمواد الإلزامية (المعايير الدنيا) فقط، ويمكنها أيضاً الأخذ ببعض أو جميع المواد الاختيارية. عندما يتوافق اختيار الولايتين القضائيتين على مواد اختيارية تُكّيف الاتفاقية متعددة الأطراف تلك المواد، أما تطبيق الأجزاء الأخرى من الاتفاقية فيبقى كما هو دون تغيير.

3. الخطوط العريضة لمواقف المملكة من تطبيق الاتفاقية متعددة الأطراف:

فيما يلي ملخص لاختيارات المملكة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية متعددة الأطراف على اتفاقياتها الضريبية (تتوفر مواقف المملكة أيضاً على شبكة منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية في ملف (PDF, 73KB)) [1] :

المادة السادسة: الغرض من اتفاقية الضرائب المشمولة (مادة إلزامية).

تحتوي المادة السادسة على نصوص جديدة لمقدمة اتفاقيات الضرائب توضح أنه من غير المقصود في اتفاقيات الضرائب إيجاد فرص لعدم الخضوع للضريبة، أو الخضوع لضريبة أقل من خلال التهرب، والتجنب الضريبي (بما فيه من خلال عمل ترتيبات للاستفادة من اتفاقيات ضرائب تهدف إلى الحصول على منافع توفرها، هذه الاتفاقية لتحقيق فائدة غير مباشرة للمقيمين في ولايات قضائية ثالثة)"، الفقرة (1) من المادة السادسة.

كما تتضمن المادة السادسة نصًا اختياريًّا (الفقرة (3)) الذي يشير إلى الرغبة في تنمية العلاقات الاقتصادية، وتعزيز التعاون في مسائل الضريبة.

* أخذت المملكة بالمادة السادسة بما فيها النص الاختياري.

المادة السابعة: منع إساءة استعمال الاتفاقية (مادة إلزامية).

تتضمن المادة السابعة قواعد جديدة؛ لمنع إساءة استعمال اتفاقيات الضرائب تُمكّن إدارة الضرائب من منع ميزة واردة في اتفاقية ضرائب في حالات محددة، وأبرزها قاعدة الغرض الرئيس من المعاملة أو الترتيب، وهي القاعدة الافتراضية التي تُمكّن الدول من تحقيق أحد المعايير الدنيا لمكافحة تآكل الوعاء، وتحويل الأرباح.

* وقد أخذت المملكة بقاعدة الغرض الرئيس في الفقرة (1) من المادة السابعة.

1 قائمة بتحفظات وإشعارات المملكة بشأن الاتفاقية متعددة الأطراف على شبكة الـ OECD:
[http://www.oecd.org/tax/treaties/beps-mli-position-saudi-arabia-instrument-deposit.pdf) (as of January 23, 2020]

المادة الثانية عشرة: التجنب المصطنع لوضع المنشأة الدائمة من خلال ترتيبات الوكيل بالعمولة، وخطط مشابهة (مادة اختيارية).

تتضمن المادة الثانية عشرة أحكامًا في الفقرة (1) تنص على أنه إذا أدى وسيطٌ دورًا رئيسًا في إبرام عقود نهائية في ولاية قضائية نيابةً عن مشروع أجنبي، فإن هذا العمل، أو الترتيب يُعدُّ منشأةً دائمةً للمشروع الأجنبي في تلك الولاية القضائية. وهذا لا يؤثر على وضع ترتيبات الوكالة المستقلة الحقيقية التي لا تشكل منشأة دائمة، الفقرة (2).

* وقد أخذت المملكة بهذه المادة كاملةً.

المادة الثالثة عشرة: التجنب المصطنع لوضع المنشأة الدائمة من خلال إعفاء أنشطة محددة (مادة اختيارية).

تتضمن اتفاقيات الضرائب قائمةً بأنشطة محددة مستثناة من تعريف المنشأة الدائمة، مثل: الاحتفاظ بمستودعات، أو شراء سلع.

يُستثنى من تعريف المنشأة الدائمة الأنشطة ذات الطبيعة التحضيرية، أو المساعدة الحقيقية فقط. علاوةً على ذلك، تُمنَع الكيانات المرتبطة من تجزئة أنشطتها؛ للتأهل للاستثناء من المنشأة الدائمة في حال كانت هذه الأنشطة مرتبطة بشكل وثيق، وهي وظائف متممة، وتشكّل جزءًا من أعمال مترابطة.

* أخذت المملكة بالمادة الثالثة عشرة، الفقرتين (2) و (4).

المادة الرابعة عشرة: تجزئة العقود (مادة اختيارية).

تتضمن اتفاقيات الضرائب قواعد تحدد أن مشاريع البناء، أو الإنشاء تشكّل منشأة دائمة إذا تجاوزت مدتها (183 يومًا مثلاً). تُمنع الكيانات المرتبطة من تجنب تطبيق المدة الزمنية المحددة بتجزئة العقود المتعلقة بالبناء، أو الإنشاءات إلى أجزاء متعددة.

* أخذت المملكة بهذه المادة.

المادة الخامسة عشرة: تعريف الشخص المرتبط بشكل وثيق بالمشروع (مادة اختيارية).

عرّفت هذه المادة مصطلح "الشخص المرتبط بشكل وثيق بالمشروع" لغرض تحديد تشكّل منشأة دائمة من عدمه بموجب المواد الثانية عشرة، والثالثة عشرة، والرابعة عشرة من الاتفاقية متعددة الأطراف.

* أخذت المملكة بهذه المادة.

المادة السادسة عشرة: إجراء الاتفاق المتبادل (مادة إلزامية).

تحتوي المادة السادسة عشرة على أحكام جديدة تضمن تطبيق موحّد، وصحيح لاتفاقيات الضرائب، بما فيه الفصل في المنازعات فيما يتعلق بتفسيرها وتطبيقها، ممّا يوفر للمكلفين إجراءات أكثر فاعلية لحل المنازعات الضريبة المتعلقة باتفاقيات الضرائب.

وتتضمن المادة أحد المعايير الدنيا يسمح للمكلف بتقديم طلب إجراء الاتفاق المتبدل إلى السلطة المختصة في أي من الدولتين المتعاقدتين (الجملة الأولى من الفقرة (1)).

* أخذت المملكة بالفقرة (1) من هذه المادة إضافةً إلى بعض الأحكام الأخرى بشأن عدد قليل من الاتفاقيات.

المادة السابعة عشرة: التعديلات المقابلة.

قد تؤدّي التعديلات على تسعير المعاملات إلى ازدواج ضريبي عندما تجري ولاية قضائية تعديلًا على أرباح كيان، ولا تجري الولاية القضائية الأخرى تعديلًا مقابلًا على أرباح الكيان المرتبط ذي الصلة.

بموجب المادة التاسعة، الفقرة (2) من معظم اتفاقيات الضرائب، يتعين على الولاية القضائية إجراء تعديل بتخفيض أرباح كيان مقيم نتيجةً لتعديل من الولاية القضائية الأخرى برفع أرباح كيان مرتبط مقيم في تلك الولاية القضائية الأخرى (شريطة اتفاق الولايتين القضائيتين على أن التعديل برفع الأرباح مبرر).

* أخذت المملكة بهذه المادة.

4. تواريخ نفاذ، وسريان مفعول الاتفاقية متعددة الأطراف:

كما أُشير أعلاه دخلت الاتفاقية متعددة الأطراف حيز النفاذ في المملكة في الأول من شهر مايو 2020م. ومع ذلك، تعتمد درجة تأثير الاتفاقية متعددة الأطراف على تطبيق اتفاقيات المملكة على المواقف المتبناة من قبل الولايات القضائية الأطراف في اتفاقيات المملكة عند المصادقة، القبول أو الموافقة

على الاتفاقية متعددة الأطراف.

يعتمد تاريخ سريان المفعول لكل واحدة من اتفاقيات المملكة-المكيفة بناءً على الاتفاقية متعددة الأطراف-على الإجراءات التي ينفذها الطرف الآخر من الاتفاقية، وتحديدًا على تاريخ المصادقة، القبول أو الموافقة للأغراض الداخلية لذلك الطرف، وعلى تاريخ إيداعه الإشعارات ذات الصلة لدى منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية.

مع مراعاة ما ذكر أعلاه، فإن تواريخ نفاذ، وسريان مفعول الاتفاقية متعددة الأطراف الأقرب في المملكة تكون على الوجه الآتي:

- فيما يتعلق بـ (ضرائب الاستقطاع) على الدخل المتحقق في أو بعد 1 يناير 2021.
- فيما يتعلق بـ (جميع الضرائب الأخرى) عن سنوات الدخل التي تبدأ في أو بعد 1 نوفمبر 2020.
- وفيما يتعلق بـ (حالات إجراء الاتفاق المتبادل) بشكل عام في أو بعد 1 مايو 2020.

5. إعداد النصوص المتوافقة مع الاتفاقية متعددة الأطراف:

لغرض تسهيل تفسير، وتطبيق اتفاقيات المملكة المكيفة بناءً على الاتفاقية متعددة الأطراف تُعِدُّ الهيئة حاليًا نصوصًا لهذه الاتفاقيات متوافقة مع الاتفاقية متعددة الأطراف؛ لنشرها على موقع شبكة الهيئة، ولا تشكل هذه النصوص أي سند قانوني حيث تبقى النصوص الأصلية للاتفاقيات الضريبية، والاتفاقية متعددة الأطراف هي النصوص القانونية الوحيدة المطبّقة.

امسح هذا الكود للاطّلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة

أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني
gazt.gov.sa

الهيئة العامة للزكاة والدخل
General Authority of Zakat & Tax